



ملحق الحزب الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية عشر  
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٥ / محرم / ١٤١٣ هجرية،  
الموافق ٢٦ / ٧ / ١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١١)

### جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من دولة السيد طاهر المصري لمدة اسبوع.

ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سلطان العدوان لمدة ثلاثة اسابيع.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالكريم الدغمي.

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد الطراونة.

مجلس النواب

٦٠

المادة ١٥ - اعتبار من نفاذ هذا القانون يصبح الصندوق الخلف القانوني والواقعي لصندوق التنمية والتشغيل المؤسس بموجب الاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبنك الائتماء الصناعي وتؤول اليه جميع حقوقه وامواله المنقولة وغير المنقولة كما يتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه.

المادة ١٦ - اذا الغي الصندوق تؤول ملكية جميع امواله المنقولة وغير المنقولة وحقوقه والتزاماته لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة ١٧ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اصدار الانظمة المتعلقة بالامور المالية والادارية التنظيمية للصندوق والى ان تصدر هذه الانظمة يمارس المجلس الصلاحيات المتعلقة بتلك الامور بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية وذلك بصورة تكفل حسن سير العمل في الصندوق وتحقيق اهدافه على ان لا تتجاوز هذه الصلاحية مدة سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون وان لا تخالف الانظمة المعمول بها في الوزارات والدوائر الحكومية او تتعارض معها.

المادة ١٨ - يلغى اي قانون او تشريع آخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

المادة ١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عريبات

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

معالي رئيس المجلس: طيب، الجلسة  
القادمة مساء يوم الاحد القادم إن شاء الله  
الساعة الخامسة مساءً، شكراً لكم وترفع  
الجلسة.

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عريبات

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

هذا من الله على

هـ - طلب معذرة مقدم من سماحة الدكتور علي الفقير.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

ز - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد العبادي.

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٣) تاريخ ١٤/٧/١٩٩٢ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٩٢.

القرار موزع في ملحق جدول اعمال الجلسة الثامنة.

٤ - ما يجد من اعمال.

لا شيء.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاربعاء القادم ٢٩/٧/١٩٩٢ الساعة العاشرة صباحاً.

## مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ٢٥ / محرم / ١٤١٣ هجري، الواقع في ٢٦/٧/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشر من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: طاهر المصري، فؤاد الخلفات، عبدالرحيم عكور، ذيب انيس، مروان الحمود، سلطان العدوان.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. همام سعيد، د. احمد العبادي، د. علي الفقير، عبدالكريم الدغمي، محمد فارس الطراونة، زياد الشويخ.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالعزيز جبر، د. ذيب مرجي، محمد الدردور، نادر الظهيرات، يوسف العظم، جمال الخريشا، فيصل الجازي.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.

٣ - معالي السيد يتال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٤ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٥ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٦ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير العمل.

٧ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٨ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٩ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٠ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١١ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيحات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٤ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

١٥ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التميمين.

١٦ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

١٧ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالي اسمائهم: علي الحسيان، د. مصطفى

العدوان، محمد الرديني، رائد الحليوي.

(١) افتتاح الجلسة :

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

التصاب مكتمل، نفتتح الجلسة،

الاستاذ الامين العام جدول الأعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي

الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم على اعفاء الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - طلب اجازة مقدم من دولة السيد

طاهر المصري لمدة اسبوع.

ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد

سلطان العدوان لمدة ثلاثة اسابيع.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد

عبدالكريم الدغمي.

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد

محمد فارس الطراونة.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة

الدكتور همام سعيد.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور

احمد عويدي العبادي.

ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد

زياد الشويخ.

ح - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير.

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٣) بتاريخ

١٩٩٢/٧/١٤ والمتضمن مشروع قانون

معدل لقانون مجمع اللغة العربية لسنة

١٩٩٢.

والقرار موزع في ملحق جدول اعمال

الجلسة الثامنة.

معالي رئيس المجلس: استاذ مقرر اللجنة

القانونية.

الدكتور محمد ابوفارس مقرر اللجنة

القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم.

اجتمعت اللجنة القانونية، لمجلس

النواب بنصاها القانوني، بتاريخ

١٩٩٢/٧/١٤ برئاسة سعادة السيد حسين علي

رئيس اللجنة، وحضور مقررها محمد ابوفارس،

وحضور اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء:

دكتور ماجد خليفة، دكتور همام سعيد، دكتور

قسيم عبيدات، دكتور احمد الكسوفحي،

عبدالسلام فريجات.

وحضر الاجتماع الدكتور عبدالكريم

خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الاردني.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل

لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢.

وبعد دراسته مخ الاسباب الموجبة له

قررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع

اجراء بعض التعديلات التالية عليه:

المادة (٢) المعدلة للمادة (٦) من القانون

الاصلي:

- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) ويستعاض عنه بالنص التالي:

١ - اعضاء عاملين يؤلفون مجلس

المجمع على ان يعين عضو عامل

اضافة الى كل عضو عامل أكمل

السبعين من عمره وعلى ان لا

يتجاوز عدد اعضاء المجلس ثلاثين

عضواً.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها.

الاسباب الموجبة

لشروع القانون المعدل لقانون مجمع اللغة

العربية الاردني

١ - عدلت الفقرة (أ) من المادة (٦) بحيث

يصبح جائزاً تعيين عضو عامل اضافة الى

كل عضو عامل بلغ السبعين من العمر

وذلك بهدف استمرارية التجديد في

فعاليات المجمع ويوفر المناخ ليكتسب

الشباب خبرات الاكبر سناً منهم.

٢ - عدلت المادة (٧) على النحو التالي:

١ - حذف شرط عدم زيادة العمر عن

سبعين سنة من البند (٢) من الفقرة

(أ) من هذه المادة وذلك للافادة من

العلماء الاردنيين والعرب والاجانب

دون ان يحد العمر الزمني من ذلك،

وكذلك جعل الحد الأدنى للعمر

اربعين سنة بدلا من ثلاثين لأن عمر

الاربعين في الغالب هو عمر

النضوج والانتاج العلمي الاصيل.

ب - اعيدت صياغة الفقرة (ب) من

المادة (٧) للنص على ضرورة ان

تتوافر في العضو المؤازر الشروط

ذاتها المقررة للعضو العامل باستثناء

شرط الجنسية.

ج - وعدلت الفقرة (ج) منها لحذف

شرط الحد الاعلى للعمر والبالغ

سبعين سنة كما اشير الى ذلك.

٣ - عدل البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة

(١٨) بحيث تقتصر صلاحية مجلس

الوزراء على قبول الهبات والاعانات التي

ترد الى المجمع من مصدر اجنبي بينما ترك

ما كان مصدرها اردنيا وعربيا للجهات

المعنية في المجمع وذلك تيسيرا لاعماله

ودعيا له.

٤ - عدلت الفقرة (أ) من المادة (١٩) والمتعلقة

بمكافآت الاعضاء العاملين بحذف عبارة

(مقابل حضور الجلسات) الواردة فيها،

وذلك حتى لا تكون تلك المكافآت معلقة

على حضور الجلسات وعددها.

٥ - الغيت المادة (٢٠) من القانون الاصلي لأنها

مادة انتقالية وانتهى مفعولها بعد تنفيذ

احكامها.

معالي رئيس المجلس: الشيخ

عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جو: نريد فضيلة المقرر

يقرأ لنا التعديل، يلغى نص الفقرة (أ) من المادة

السادسة، ويستعاض عنه بالنص التالي:

الفقرة (أ) يقرأ لنا اياها بما قبلها اما انه



ناقص التعديل، واما انه خطأ لغوي.

معالي رئيس المجلس: ما بدأنا لحد الآن شيء شيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: نعم.

معالي رئيس المجلس: ما بدأنا بالمواد لحد الآن، لكن نعود الآن الى المواد مادة مادة.

السيد عبد الباقي جو: والاسباب المرجحة كذلك في خطأ لغوي المجمع بدل ويوفر وتوفير المناخ، لانه ويوفر غير واردة هنا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المواد استاذ المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: المجلس الكريم، المادة معروضة على المجلس الكريم.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة (٦)

يتألف المجمع من:

أ - اعضاء عاملين، لا يتجاوز عددهم عشرين عضواً ويؤلفون مجلس المجمع.

ب - اعضاء مؤازرين.

ج - اعضاء شرف.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٧) تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (أ) منها:

(على ان يعين عضو عامل اضافة الى كل عضو عامل بلغ السبعين من عمره).

قرار اللجنة القانونية

- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - اعضاء عاملين يؤلفون مجلس المجمع على ان يعين عضو عامل اضافة الى كل عضو عامل اكمل السبعين من عمره وعلى ان لا يتجاوز عدد اعضاء المجلس ثلاثين عضواً.

معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة على المجلس الكريم؟

استاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: اخذ من النقاش الكثير، وفي جلسات سابقة انا اقترح ابقاء القانون الاصيل كما ورد، وعدم الموافقة على كل من التعديل الوارد من الحكومة وقرار اللجنة

القانونية، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اي تعليق انتر؟ قرار اللجنة القانونية بالتعديل المقترح، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ اغلبية كبيرة، ويوافق عليها كما جاءت من اللجنة القانونية.

المادة التي تليها السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة (٧)

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يشترط في العضو العامل والمؤازر ما يلي:

١ - ان يكون اردني الجنسية.

٢ - ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ولا يزيد على سبعين سنة.

٣ - ان لا يكون محكوماً بأية جناية او جنحة تمس الشرف والكرامة.

٤ - ان يكون ذا مقدرة في اللغة العربية تمكنه من المشاركة في اعمال المجمع وان تكون له كتب منشورة في احد فروع العلم والمعرفة او بحوث او ترجمات معروفة.

ب - يستثنى العضو المؤازر من شرط الجنسية.

ج - تمنح عضوية الشرف بقرار من المجمع:

١ - لمن يقدم خدمات جليلة للدراسات العربية.

٢ - للعضو العامل عند بلوغه السبعين من عمره او حين يصبح غير قادر على المشاركة في اعمال المجمع.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣) تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل على النحو التالي:

اولاً: بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

(٢ - ان لا يقل عمره عن اربعين سنة).

ثانياً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

(ب - يشترط في العضو المؤازر ان تتوافر فيه شروط العضو العامل باستثناء شرط الجنسية الاردنية).

ثالثاً: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

(ج - يشترط في عضو الشرف ان يكون ممن قدموا خدمات جليلة للدراسات العربية).

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: المادة (٣) بالتعديل وهي المادة (٧) بالاصل.

معالي رئيس المجلس: معروضة على المجلس الكريم بينودها الثلاثة المشار اليها بالقانون.

الجميع: موافقة.

المادة التي تليها السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة (١٨)

أ - تبدأ السنة المالية للمجمع في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في

هذا من العمل

الواحد والثلاثين من كانون الاول من نفس السنة.

ب . تتألف واردات المجمع من :

١ . ريع مبيعات المجلة ومنشورات المجمع.

٢ . المبالغ التي يخصصها مجلس الوزراء للمجمع.

٣ . الهبات او الاعانات التي ترد للمجمع ويقرر مجلس الوزراء قبولها.

٤ . ريع استثمار اموال المجمع.

ج . يقوم ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات المجمع وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤) يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

(٣) - الهبات والاعانات الاردنية والعربية التي ترد للمجمع والهبات والاعانات الاجنبية التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : استاذ عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : شكراً معالي الرئيس .

من مستقراتنا التشريعية، ان لا تقبل الاجهزة الادارية الا الاعانات الاردنية، فان كانت غير اردنية، عربية كانت او اجنبية، يجب ان يوافق عليها مجلس الوزراء، حماية لوظيفته في الولاية العامة، على كل شؤون الوطن.

وبالأمس أقر هذا المجلس لصندوق التنمية والتشغيل نفس الصياغة التشريعية، ولذلك انني اقترح ان تكون على الوجه التالي : الهبات والاعانات الاردنية، التي ترد للمجمع والهبات والاعانات الغير الاردنية التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها.

فلا يجوز ان يقبل مجلس المجمع اية هبة الا اذا كانت اردنية .

اصوات : نثني على هذا .

معالي الرئيس : اي ملاحظة اخرى، في مقترح ونثني عليه وهو الفقرة (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) بحيث تقرأ الهبات والاعانات الاردنية التي ترد للمجمع، والهبات والاعانات غير الاردنية التي وافق مجلس الوزراء على قبولها.

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

التعديل المقترح للاستاذ عبدالرؤوف الروابدة كان .

الفقرة (٣) من البند (ب) من المادة (١٨) ما ورد في المشروع الهبات والاعانات الاردنية التي ترد للمجمع، والهبات والاعانات الاجنبية التي وافق مجلس الوزراء على قبولها.

المقترح كالتالي: بدل ذلك، تصبح الهبات والاعانات الاردنية، التي ترد للمجمع، والهبات والاعانات غير الاردنية، التي وافق مجلس الوزراء على قبولها.

هل هذا مقبول؟

الاستاذ ابو جمال، استاذ الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة : أؤيد الاقتراح.

معالي رئيس المجلس : تأييد، اي ملاحظة اخرى؟

هل يوافق المجلس الكريم على هذا التعديل؟

اصوات : موافقة .

المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة (١٩)

أ . تتحدد مكافآت الاعضاء العاملين مقابل حضور جلسات مجلس المجمع بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المجمع.

ب . تحدد المكافآت والجوائز والاثمان والاجور وجميع الحقوق المالية الاخرى التي يترتب على المجمع دفعها في سبيل تحقيق غاياته والقيام بمهامه وشروط دفعها ومقدارها بتعليمات يصدرها المكتب التنفيذي للمجمع، بما في ذلك مبالغ المكافآت والاثمان والاجور والحقوق والجوائز عن الابحاث والمقالات والترجمات والمحاضرات والمسابقات وعن تأليف او ترجمة او تحقيق الكتب او مراجعتها وشراء جميع الحقوق فيها.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥)

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٩) من القانون الاصيل، ويستعاض عنه بالنص التالي : (أ) - تحدد مكافآت الاعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المجمع.

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الشيخ عبدالباقي جمو.

السيد عبدالباقي جمو : شكراً، والترجمات والمحاضرات والمسابقات وعن تأليف الكتب، او ترجمتها، او تحقيقها، او مراجعتها.

معالي رئيس المجلس : الحديث في التعديل عن المادة (أ) استاذ المقرر.

السيد المقرر : في المادة الاصلية ورد الخطأ، وليس في المشروع المعدل.

معالي رئيس المجلس : هي باقية، التي المشروع ابقائها.

السيد المقرر : نعم، لا مانع الحقيقة من تصحيحها وتصويبها لأن المضافين ما يجوز.

معالي رئيس المجلس : استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي : شكراً سيدي الرئيس .

لا ادري، لا شك ان التصويب صحيح

هذا من الأعمال



لغوياً لكن نحن لسنا بصدد نص مطروح علينا كمشروع قانون، نحن مقيدون في مشروع القانون المعروض علينا، موضوع التعديل هو الفقرة (أ) سيدي الرئيس.

الفقرة (أ) تحدثت عن تحديد مكافآت الاعضاء العاملين.

الفقرة (ب) بالقانون الاصيل، ليست معروضة على هذا المجلس، ليست معروضة وياعتقد بأنه قد ترتب مخالفة دستورية، اذا تعرضنا لتعديلها، هذه نقطة سيدي الرئيس النقطة الثانية، انا اقترح الموافقة على قرار اللجنة القانونية في الابقاء على الفقرة (أ) كما وردت في النص الاصيل، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اللجنة القانونية عدلت الفقرة (أ)؟ (أ) في المشروع. استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة نحن فرغنا من هذه المسألة القانونية منذ زمن، ما دامت المادة التاسعة عشرة هي المطروحة للتعديل، فيجري عليها.

فيمكن للجنة ان تلغي حتى الفقرة (ب) اذا رأت ذلك، ويمكن ان تعدل عليها المادة بأكملها هي التي معروضة، فلا داعي لان نعد الحساب مرة ثانية.

الحقيقة هذه مسألة قانونية فرغنا منها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: التعديل مقترح من الشيخ عبدالباقي وهو لغوي من يوافق على هذا التعديل؟

موافقة على التعديل اللغوي في الفقرة (ب). والفقرة (أ) المشروع المقدم، وموافقة اللجنة القانونية عليه.

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: والمادة التاسعة عشرة بمجموعها؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة، المادة التي تليها السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة (٢٠)

أ. تتولى اللجنة الاردنية للتعريب والترجمة والنشر المشكلة بموجب النظام رقم (١١) لسنة ١٩٦٧، اعمال مجلس المجمع والمكتب التنفيذي له لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ سريان احكام هذا القانون.

ب. يقوم الوزير خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بتنسيب اسماء خمسة اشخاص ممن تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الى مجلس الوزراء لتعيينهم اعضاء عاملين في المجمع يعتبرون نواة لمجلس المجمع والمكتب التنفيذي الاول له، على ان يقتصر قرار المجلس بالارادة الملكية السامية ويعين احدهم رئيساً وفقاً لاحكام هذا القانون.

ج. يتولى الاعضاء المعينون بمقتضى احكام

الفقرة (ب) من هذه المادة تعيين سائر الاعضاء في المجمع وفقاً لاحكام هذا القانون.

د. عند اكتمال عدد الاعضاء العاملين في مجلس المجمع يتم انتخاب المكتب التنفيذي المنصوص عليه في هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٦)

تلغى المادة (٢٠) من القانون الاصيل، ويعاد ترقيم المواد (٢١)، (٢٢)، (٢٣) منه، بحيث تصبح (٢٠) و(٢١) و(٢٢) على التوالي.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ ذوقان.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: عضواً سيدي الرئيس لانه المجلس وافق على المادة (١٩) ارجوان يسمح لي الكلام بالمادة (١٩) عندما يعرض القانون كله للموافقة شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المادة العشرون التي قرأت، وحذفها مع اعادة الترتيب، معروض على المجلس الكريم. هل يوافق المجلس الكريم؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة، الآن القانون بمجمعه معروض على المجلس الكريم، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس، المادة (١٩) المادة (أ) تتحدد مكافآت الاعضاء العاملين مقابل حضور جلسات مجلس المجمع، بقرار من مجلس الوزراء، بناء على تنسيب مجلس المجمع. والمشروع الذي ورد من الحكومة ايضاً بناء على تنسيب مجلس المجمع. الحقيقة ان هذه المادة، يعني ليس لها مثل فيما يتعلق بالمكافآت التي تعرض على مجلس الوزراء، ومرجع التنسيب في هذه المكافآت.

المجلس عادة كله لا ينسب بناء على تنسيب شخص معين، التنسيب يجب ان يأتي رئيس المجمع، المجلس كله لا ينسب.

أولاً: فيه مخالفة للعرف وللتقليد بأنه يجب ان يأتي الى مجلس الوزراء تنسيب من شخص معين بالذات.

ثانياً: يعني في نوع من الاحراج لاعضاء المجلس لان هم الذين ينسبون المكافآت لأنفسهم عندما نقول ينسب مجلس المجمع المكافآت ويرفعها لمجلس الوزراء.

أولاً: في مأخذ واحراج لاعضاء المجلس لان هم الذين ينسبون.

ثانياً: ما جرت العادة على انه المجلس كله، اي مجلس هو الذي ينسب، عادة رئيس المجلس او رئيس المكتب التنفيذي، يعني

هذا من المصلح

شخص معين فبالرغم من انها واردة في القانون الاصيل وفي مشروع الحكومة، يمكن بتكون تصير فيها تناسب مع بقية التشريعات الدولة، ومع بقية الاجراءات المعمول بها في الدولة. لو قال: تحدد مكافآت الاعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على تنسيب رئيس المجلس او رئيس مجلس المجمع وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، السيد المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة هو تحصيل حاصل رئيس المجلس هو الذي سيراسل وسيبحث انه تنسب بالمكافأة كذا. ما اظن ان الامر يحتاج الى كبير تعقيد ونجاذي الامور بالشكل. يعني لا بد من الاستشارة، بنفس الوقت المراسلة بين الحكومة وبين المجمع باسم رئيس المجمع.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: شكراً سيدي الرئيس.

الواقع انني اسف ان اكون مدافعاً عن مشروع الحكومة، والحكومة هي التي تتدخل عن مشروعها الواقع منذ عام (٧٦) هذا النص موجود في القانون الاصيل، وهكذا كانت تتحدد المكافآت الجديد فقط في التعديل انه بدل ما كان بناءً على حضور الجلسات، تحدد المكافآت أرتقي في مشروع الحكومة، ان يكون تحديد الاعتاب بدون ربط في حضور الجلسات ذلك

ان المجمع، يعتبر مجمع علمي، يفترض فيه انه من كبار العلماء، وهؤلاء الكبار عندما يصلون الى هذه المرتبة مجرد كونهم اعضاء في هذا المجمع، يستحقون اتعاباً واعتقد ان لا ضرر من ذلك، ما دام مجلس الوزراء المهيم على مال الدولة كله، هو الذي يقرر لهؤلاء العلماء مقابل عضويتهم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس أولاً، يعني الكلام في هذه القاعة هو ليس بين طرفين، بين الحكومة وبين النواب، الواقع انا تكلمت ككاتب وليس من ضرر على الحكومة اذا اقتنعت بوجهة نظر، ان تقترح تعديل معدل في هذه القاعة، فان يلزم ويغمر من جانب الحكومة بأنها غيرت موقفها، يعني ارجو ان لا يعاد اتخاذ مثل هذا الموقف.

ثانياً: في الواقع نحن نعرف ان السبب في التعديل الي نسبته اللجنة القانونية انها من اجل ان تحذف مقابل جلسات المجمع لكن في واقع الامر، انه بالرغم من انه هذا القانون من (٧٦) هذا هو القانون الوحيد الذي يرفع فيه التنسيب من مجموعة معينة، من جماعة الى مجلس الوزراء فيها يتعلق بنقطة معينة، التنسيب يجب ان يرفع من شخص معين، من رئيس المؤسسة، من رئيس المجمع... الخ. فرئيس المجلس عندما يرفع التنسيب طبعاً هو يكون مدعوم بتوصية من مجلس المجمع، اما كيف اتصور انه الكتاب الذي يأتي لمجلس الوزراء ينسب مجلس المجمع دفع المكافأة التالية الى اعضاءه. بده

امكانية من المجمع، ان ينسب بمبالغ طائلة جداً، او بمبالغ قليلة جداً.

الاولى ان تكرم الجهة على العمل وليس مجرد طلب مكافأة، هناك عمل معين وهناك جلسات معينة يجب ان تكون هكذا كأي مجلس اخر للخدمات سواء كانت بلدية او غيرها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة كما تفضل قبل قليل معالي ذوقان بيلك انه هو رئيس مجلس الذي ينسب الى مجلس الوزراء، وليس اعضاء المجلس، او كما جاء بناءً على تنسيب مجلس المجمع، فانا اثني على ما جاء به الزملاء، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: الواقع انه هناك فرق بين من الذي يخاطب مجلس الوزراء ومن صاحب القرار بتقدير التنسيب بمقدار الاعتاب، حقيقة انا رأيي ان يكون للمجلس مجتمعةً، وهذا هو رأي اللجنة القانونية، ان يكون للمجلس مجتمعةً رأياً في مقدار الاعتاب، اما الذي يرفع كتاب المخاطبة لمجلس الوزراء، طبيعي دوماً الذي يخاطب مجلس الوزراء واي جهة اخرى يمثل المجمع الذي هو رئيس كما هو نص القانون ذاته.

فرق بين من يمثل المجمع وهو الرئيس

يقول اتخذ مجلس المجمع توصية بأن تدفع المكافآت كافية، وانسب بأن يتخذ مجلس الوزراء القرار. فيعني، على كل حال سيدي الرئيس ليست نقطة كثير مهمة، يعني بتمشي فقط الحقيقة في يعني مجال لابداء ملاحظة من هذا القبيل. فحتى يكون التشريع متكامل والتشريع ليس استثنائي، يعني لوحده، بالنسبة لتشريع الدولة ما في مانع على انه يصحح، على كل حال هي نقطة غير مهمة سيدي الرئيس، وانا لا اتثبت بها، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر.

السيد المقرر: كنت اريد القول حقيقة، هل سنعيد النقاش في المادة، وقد سبق التصويت عليها.

معالي رئيس المجلس: حتى ولو كان القانون بمجمله، يعاد النظر في اي شيء ملاحظة نعم.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس. النظام يميز عندما يطرح القانون بمجمله يعاد النقاش بمادة معينة.

معالي رئيس المجلس: نعم، استاذ الدكتور عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

انا اوافق على ما جاء برأي معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي بأن الجهة التي تكرم هي التي تنسب، وليست الجهة المكافأة، يعني هناك في



وبين من هو صاحب الحق في التنسيب وأنا لا أرى أن يكون للرئيس سلطة تحكم في الأعضاء بمقدار كم تكون مقدار اتعابهم.

فلذلك أنا أرجو التصويت على مشروع التعديل كما ورد من الحكومة، وكما أقرته اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ ذوقان.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: شكراً سيدي الرئيس.

وأنا أعلم أن هذه المرة الثالثة التي أعطى فيها حق الكلام وشكراً جزيلاً ولن أتكلم للمرة الرابعة، أنا اقترح ما يلي:

تحدد مكافآت الأعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء.

هكذا هي العادة.

أما عادة الذي يرفع التنسيب لمجلس الوزراء للمكافآت، هو رئيس المجلس بناءً على بحث في مجلس المجمع، وتحدد مكافأة الأعضاء العاملين ليس كما ورد في الفقرة (ب) المكافأة التي تحددها المجلس التنفيذي المكتب التنفيذي هذه مكافأة الأعضاء العاملين بميزة الذي يحددها مجلس الوزراء.

تحدد مكافآت الأعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: شكراً معالي الرئيس.

فيما أذكر، وتوجد عشرات المجالس، لا أذكر أن هناك قانوناً واحداً يحدد جهة التنسيب دوماً يكون القرار لمجلس الوزراء رفعاً للحرج من جهة التنسيب.

ولذلك تعديل التعديل الذي جاء به الاستاذ ذوقان صحيح، يأتي موافقاً لكل قانون الذي أقره هذا المجلس، واذكركم بالقوانين الأخيرة منها قانون مؤسسة الإسكان، وبعض القوانين الأخرى.

فيكون بقرار مجلس الوزراء، والذي أعلم أيضاً أن مجلس الوزراء في العام الفائت قرر مبلغاً مقطوعاً للجلسات، لكل المؤسسات على إطلاقها دون استثناء.

فالتعديل الصحيح يمشي على الوتيرة السائدة.

معالي رئيس المجلس: استاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

أنا طبعاً لا أريد أن أزيد أن أمانة السر لهذا المجمع، هي التي تجبر رئاسة الوزراء بالعمل الذي حدث، يجب أن يكون هناك توثيق وإعلام بماذا جرى بهذه الجلسة.

أذن يجب أن يرفع التنسيب بعد أن تقوم الأمانة بالطلب من رئيس المجمع أن ينسب ما جاء من عمل بهذه الجلسة، لتقوم الوزارة بتحديد المكافأة لأعضاء المجلس، بأن المجمع له أيضاً صلاحيات أن يكافيء من هم دونه من موظفين صغار وهذا طبعاً المكافأة تعطى من رئاسة الوزراء أو من الوزارة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكراً معالي الرئيس.

أنا مع الاقتراح الذي تفضل به نائب رئيس الوزراء، وأرجو أن يقطع النقاش ويصوت عليه، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر طلب الحديث.

السيد المقرر: الحقيقة يعني اتخاذ مجلس الوزراء قرار بتحديد المكافأة، تحديد المكافأة مبني على أمور فنية وعلمية، واقدّر الناس على الأقل على التقدير هو هذا المجلس التخصصي الفني، ثم القرار بيد رئيس مجلس الوزراء، أما أن يحرم المجلس حق من التنسيب فهذا أمر لا أراه مصيباً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: حقيقة أتساءل مع الاحترام.

أنه هل الحكومة تقرر موقفها من مشاريع قوانينها في هذه الجلسة؟ أم أن هذا المشروع أت من مجمع اللغة العربية؟ وقدمته الحكومة إلى هذا المجلس، وفي كل المراحل، هل الحكومة لا تدري أن المجالس كل المجالس كما تقول إلا بهذه الجلسة ليس فيها هذا النص؟

أنا مع الاحترام والتقدير أشك في هذا القول هذا المشروع جاء من الحكومة، واعتقد

أن الحكومة عندما تقرر اتعاب المجلس من غير الطبيعى إلا أن يكون ذلك بتنسيب من المجلس.

ومن غير المعقول أن تنجم كيف تقلد الاتعاب إذن هذا تحصيل حاصل أن يكون للمجلس دور التنفيذ فقط، والقرار يكون لمجلس الوزراء، ومجلس الوزراء غير ملزم بتنفيذ مجمع، فأذن هذا النص هو الأمر الطبيعى أن يكون للمجلس دور.

وهذا النص أيضاً نقوش في الجلسة السابقة واعدت إلى اللجنة القانونية لدراسة على ضوء توجه المجلس، ونحن حقيقة اخذنا بمشروع الحكومة ويتوجه هذا المجلس، ولذلك أرجو مرة ثانية من المجلس الكريم التصويت على المشروع الطبيعى والمنطقي كما جاء، وكما مر في كل المراحل السابقة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالسلام فريجات.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة مع وجاهة الآراء المتعارضة إلا أنني أقول، بما أن صاحب السيادة في القرار هو مجلس الوزراء، هو صاحب القرار النهائي والأصلي في تحديد المكافأة، سواء كان هناك تنسيب من المجمع، لأن التنسيب لا يلزم عادة صاحب القرار باتخاذ قراره وفقاً للتنفيذ، أو بما يخالف.

طالما أن القرار النهائي، هو بيد مجلس الوزراء، في تقديري أن بصرف النظر عن

هنا من اشعل



الامور الاخرى التي دارت حولها المناقشات الا انني ارى ان ما اشار اليه معالي نائب رئيس الوزراء، هو حالة جدية بالتقدير ولا حاجة لأي تنسيب آخر، لأنه هو صاحب القرار النهائي في الموضوع.

فسواء ورده تنسيب ام لم يرده، هو صاحب القرار بأن يخفف او يعدل هذا التنسيب اذن نترك الامر لمجلس الوزراء ابتداءً بمحدد هذه المكافأة، ولذلك ينسجم مع ما اقترحه معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي رئيس المجلس: استاذ سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس، حقيقة انا رأيت ان اكلم في هذه المادة، المادة (١٩) قبل ان تنتهي التصويت وسكت.

الواقع انني ارى ان عدم تحديد الجلسات واعطاء المكافآت بدون ما يكون عدد جلسات لهذا العضو، حقيقة هي غير واقعية ولا يمكن توكل لأعضاء المجمع ان يقدروا مكافأتهم هم اذا ما كان في تقدير لعدد الجلسات او تحديد لعدد الجلسات، وانا اوافق الاقتراح الي طرحه الاخوان، ومع احترامي لرئيس اللجنة ان الحكومة قدمت هذا المشروع هذا مشروع للنقاش، والحكومة ايضاً استجند نتيجة هذا النقاش ونتيجة هذا الاجتهاد صار استجداد وصار اشياء جديدة جديدة وافكار جديدة، وهذا لا يمنع ان الحكومة تأخذ بأراء جديدة ومقترحات جديدة ويتفق عليها، شكراً معالي

الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: شكراً معالي

الرئيس.

تحديد المكافآت دون الاطلاع على انجازات اعضاء المجمع، هذا كلام غير وارد. انا ارى ان يكون تحديد المكافآت بناء على النشاطات التي رفعت الى مجلس الوزراء بتنسيب من المجمع بكامله، من الضروري ان يوضع سقف لهذه المكافآت.

اصوات: نتي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس.

انا اقترح حقيقة ان تعرض قرار اللجنة القانونية، واقتراح معالي نائب رئيس الوزراء على التصويت، وننتهي من القضية، فاذا قلنا لمجلس الوزراء فهو الي يحدد، انا اقترح ان يعرض المقترحان للتصويت، وان يقلل باب النقاش وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الآن يوجد اقتراح واحد قدمه معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي، وهو الفقرة (أ) من المادة التاسعة عشرة بشطب بناءً على تنسيب مجلس المجمع، والاكتفاء بأن تحدد مكافآت الاعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء هذا الاقتراح وهو

تعديل على المشروع المقدم من الحكومة.

من يوافق على هذا الاقتراح؟

رجاءاً عد الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٤ من ٥٧.

معالي رئيس المجلس: وتشطب بناءً على تنسيب مجلس المجمع وتبقى تحدد مكافآت الاعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء، هذه المادة التاسعة عشرة.

الآن القانون بمجمله مع التعديلات هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

العدد رجاءاً، الموافقة على القانون بمجمله.

رجاءاً عندما يسجل مثل هذا الكلام نرجو حقيقة عندما يسجل، هناك من يرفض القانون يقول نحن لا نوافق على القانون، والتعديلات قد أجريت عليه، رجاءاً الاصوات بالضبط حتى نسجل لأن في كثير تسجيل غير حقيقي.

من يوافق على القانون مع التعديلات المشار اليها؟

السيد الامين العام: ٤٥ من ٥٧.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وموافقة على القانون.

«القانون كما اقره المجلس الكريم».

### مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢ كما اقره مجلس النواب

المادة - ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة - ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (أ) من المادة (٦) والاستعاضة عنه بالنص التالي:

أ - اعضاء عاملين يؤلفون مجلس المجمع على ان يعين عضو عامل اضافة الى كل عضو عامل اكمل السبعين من عمره وعلى ان لا يتجاوز عدد اعضاء المجلس ثلاثين عضواً.

المادة - ٣ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي على النحو التالي:

أولاً: بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

(٢ - ان لا يقل عمره عن اربعين سنة).

ثانياً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

(ب - يشترط في العضو المؤازر ان تتوافر فيه شروط العضو العامل باستثناء شرط الجنسية الاردنية).

هذا من أصل